



Distr.: GENERAL

E/ECA/COE/26/3
1 March 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية
الاقتصادية الأفريقيين/ الدورة الأربعون للجنة

الاجتماع السادس والعشرون للجنة الخبراء

أديس أبابا، إثيوبيا
29 آذار/ مارس - 1 نيسان/ أبريل 2007

التقرير السنوي لعام 2007

المحتويات

1	الفصل الأول - مقدمة بقلم الأمين التنفيذي	
	الفصل الثاني	
	متابعة المقررات والقرارات التي صدرت مؤخراً عن اللجنة والهيئات ذات الصلة الأخرى	
3	تصحيح مسار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	-1
3	تعزيز القدرات الإحصائية لتتبع التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا	-2
5	استعراض أداء المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط	-3
6	متابعة المقررات بشأن العمالة	-4
	الفصل الثالث	
9	الإنجازات والنواتج الرئيسية للبرامج والأحداث الخاصة والاجتماعات	
9	الإنجازات الرئيسية في مجال الأنشطة البرنامجية	-1
15	الناتج الرئيسية للأحداث الخاصة	-2
15	الناتج الرئيسية لاجتماعات الهيئات الفرعية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، بما فيها اجتماعات لجان الخبراء الحكومية الدولية	-3
17		
	الفصل الرابع	
21	تعزيز عملية تنفيذ البرامج وأثارها	
21	تعزيز عملية تنفيذ البرامج عبر تحسين عملية تجميعها وإدارتها	-1
21	تبسيط العمليات الداخلية والنظم	-2
22	إدارة المعارف والتعلم من الأقران	-3
23	تعزيز إدارة الموارد الخارجة عن الميزانية	-4

الفصل الأول

مقدمة بقلم الأمين التنفيذي

والتنمية الاقتصادية؛ '2' والأمن الغذائي والتنمية المستدامة؛ '3' وشؤون الحكم والإدارة العامة؛ '4' وتسخير المعلومات والعلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛ '5' والتعاون الاقتصادي والتكامل الإقليمي؛ '6' والجنسانية ودور المرأة في التنمية؛ '7' والتنمية الاجتماعية؛ '8' والأنشطة دون الإقليمية في المجال الإنمائي؛ '9' والإحصاءات؛ '10' والتخطيط الإنمائي والإدارة. ويسلط هذا الفصل من التقرير الضوء على الأنشطة الرئيسية التي تم الاضطلاع بها والتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المتوخاه والنتائج التي تم التوصل إليها، بما فيها أنشطة المتابعة المتصلة بنتاج الدورة التاسعة والثلاثين. ويغطي الفصل الثالث أيضاً العمل الذي قامت به الهيئات الفرعية، مسلطاً الضوء على القضايا الرئيسية التي تمخضت عنها اجتماعات الهيئات الإدارية للمكاتب دون الإقليمية المعقودة خلال هذه السنة. ومن أهم إنجازات هذه السنة إصدار المنشور الرئيسي المعنون "التقرير الاقتصادي عن أفريقيا" الذي أصبح أكثر أهمية بفضل تركيزه بصورة مكثفة أكثر على القضايا المتصلة بأنماط الإنتاج وفضلاً عن استعراض الأداء الاقتصادي لأفريقيا، ستركز طبعه عام 2007 للتقرير، التي من المقرر أن تطلق في أثناء انعقاد المؤتمر، على مسألة تنوع الاقتصادات الأفريقية ويشير التقرير إلى أن التنوع أمر أساسي للمحافظة على قوة الدفع التي شهدتها نمو الاقتصادات الأفريقية مؤخراً، كما يدعو إلى تحول نمطي بغية جعل التنوع ركناً أساسياً من أركان السياسة الاقتصادية ووسيلة لتسريع النمو والمحافظة على معدلاته العالية. ويهدف التقرير إلى المساهمة في حمل الدول الأعضاء على اعتماد تدابير في مجال السياسات ترمي إلى تحقيق التنوع بوصفه جزءاً لا يتجزأ من السياسات والبرامج الإنمائية الوطنية. وقد أحرز تقدم إيجابي مشابه بالنسبة لإعداد المنشورات الرئيسية الأخرى مثل المنشورات المتعلقة بالتكامل الإقليمي، والتنمية المستدامة، وشؤون الحكم ودور المرأة في التنمية.

5- وفي مجال الأنشطة المعيارية أود أن أفتت انتباهكم إلى الاجتماعات والمؤتمرات العديدة التي نظمتها الأمانة خلال هذا العام، والتي شملت بصفة خاصة منتدى التنمية الأفريقي الخامس الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي وركز على دور الشباب الهام وإسهامه في تنمية القارة. وقد أطلقت خلال المنتدى العديد من المبادرات الهامة، تضمنت إنشاء آلية لتفعيل ورصد تنفيذ ميثاق الشباب الأفريقي.

6- ومن المجالات الأخرى التي كان لأنشطتنا فيها أثر ملحوظ ذلك الدعم الذي قدمناه إلى مبادرة نيباد، ولاسيما إلى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران التي شاركنا فيها بوصفنا أحد الشركاء الاستراتيجيين. وعملت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع الدول الأعضاء، وأمانة نيباد وسائر الشركاء في عام 2006 بغية الإبقاء على هذه العملية المحورية في مسارها.

1- يغطي التقرير الحالي، المقدم إلى الدورة الأربعين لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، الفترة من أيار/مايو 2006 إلى شباط/فبراير 2007. ويستعرض التقرير التقدم المحرز نحو تنفيذ برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مع التركيز على أهم النتائج التي تم تحقيقها. وهو أول تقرير سنوي للجنة يجري إعداده وفق نسق يستند إلى إبراز النتائج المحرزة، ويعكس التوجه الاستراتيجي الجديد للجنة.

2- وإلى جانب هذا الفصل الاستهلاكي يتضمن التقرير ثلاثة فصول رئيسية. يتناول الفصل الثاني الأنشطة والإجراءات التي اضطلعت بها أمانة اللجنة بغرض تنفيذ المقررات والقرارات والإعلانات الرئيسية التي اعتمدها الدورة الأخيرة للجنة وسائر أجهزة الاستعراض ذات الصلة. وقد شهد العام الماضي تنفيذ العديد من التدابير التي أقرحت لتصحيح مسار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومن ضمنها التدابير الرامية إلى تعزيز البرامج وتحسين عمليات الإدارة والتسيير. ويهدف هذه التدابير بصفة أساسية إلى جعل المنظمة أكثر فعالية وكفاءة ومصدقية وأهمية في تصديها لما تواجهه الدول الأعضاء من تحديات موجودة بالفعل أو ناسئة ولاسيما في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأولويات الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد). وقد مكنتنا عملية تصحيح المسار من استنصار وتصميم استراتيجيات تهدف إلى تعزيز الشراكة مع الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية وهيئات الأمم المتحدة الأخرى ومؤسسات بريتون وودز. ومما ينطوي على نفس القدر من الأهمية أنها أتاحت لنا الفرصة كذلك لتعميق علاقاتنا مع المجموعة الرئيسية من شركائنا الثنائيين، ولبناء علاقات جديدة مع مانحين محتملين آخرين لدعم أنشطتنا وبرامجنا القادمة وفق ما تضمنته خطة أعمال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا 2007 - 2009.

3- وقد استقبلت الدول الأعضاء النتائج الأولية لعملية تصحيح المسار التي جرت عام 2006 بحماس أعربت عنه في محافل شتى، منها الدورة الأخيرة للجنة لعام 2006؛ واجتماعات مجموعة السفراء الأفريقيين في الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف؛ وفي وقت لاحق في مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي (في قمبيهم المعقودتين في بانجول في تموز/يوليه 2006) وفي أديس أبابا في كانون الثاني/يناير 2007). وبرزت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بعد تصحيح مسارها ككيان قوي وهام وفعال. واللجنة مؤهلة الآن أكثر من أي وقت مضى للاضطلاع بدورها كمنبر إقليمي للحوار حول السياسات العامة وكمدافع عن قضية تنمية أفريقيا. فضلاً عن ذلك أعربت الدول الأعضاء مجدداً عن عمق ارتباطها باللجنة الاقتصادية لأفريقيا نظراً لما تميزت به أمانتها من رؤية خلاقية ونهج استباقي وهي تلبى احتياجاتهم في إطار بيئة عالمية وإقليمية تتغير باستمرار.

4- ويقدم الفصل الثالث بياناً بأهم الإنجازات التي تحققت في إطار برنامج العمل لفترة السنتين 2006 - 2007، الذي يشمل مواضيع مثل: '1' الشؤون المالية

اللجنة في مجال المعرفة بالجودة العالية؛ وتحسين الإدارة الداخلية للمعرفة؛ وتعزيز الاستخدام الفعال للموارد من خارج الميزانية.

9- ويحدوني أمل في أن يكون في هذا التقرير وما يحويه من معلومات ما يعين القارئ على تقييم مدى فائدة وجدوى الأعمال التي تقوم بها اللجنة، وما تنسم به من كفاءة وتحديثه من أثر.

10- واني لعلى ثقة من أن الدول الأعضاء سوف تستمر في دعمنا في هذه الجهود.

Abdoule Jemel

عبد الله جانيه

وكيل الأمين العام للأمم المتحدة
والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا
أدار/ مارس 2007

وفي هذا السياق أيضاً نجحت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الاضطلاع بمسؤوليتها كوكالة رائدة في تنظيم المشاورات الإقليمية السنوية لوكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا في تشرين الثاني/ نوفمبر 2006، بغية الاتفاق على طرائق لتعزيز آلية المشاور لدعم تنفيذ مبادرة نيباد على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

7- وما تقدم ذكره ليس سوى القليل من المجالات العديدة التي ساعدت فيها اللجنة دولها الأعضاء على بناء مستقبل أفضل. ويمكن الإطلاع على تفاصيل أكثر عن الأنشطة التي تم الاضطلاع بها، مشفوعة بقائمة تتضمن النواتج ذات الصلة بذلك، في الموقع الإلكتروني للجنة الاقتصادية لأفريقيا على شبكة الإنترنت www.uneca.org.

8- وأخيراً، يتناول الفصل الرابع من هذا التقرير بعض الخطوات الأهمية التي يجري تنفيذها من قبل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتحسين تقديم البرامج وتعزيز أثرها؛ ومن أمثلة ذلك المبادرات التي تستهدف رفع مستوى الرصد والتقييم، وكفالة أن تنسم منتجات

الفصل الثاني

متابعة المقررات والقرارات التي صدرت مؤخراً عن اللجنة والهيئات الأخرى ذات الصلة

لإدارة المعرفة تهدف إلى تعزيز أوجه التآزر بين جميع البرامج الفرعية وضمان التحسن المستمر لمعايير الأداء والخدمة، مما سيساعد بدوره على جعل الموارد المعرفية أكثر قيمة وتأثيراً على تنمية القارة بحيث ينعكس ذلك على نوعية السياسات التي تعتمدها الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية. وفي هذا الصدد، ستعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تعميق تعاونها مع الجامعات الأفريقية والمعاهد والشبكات البحثية من قبيل اتحاد مؤسسات البحوث الاقتصادية الأفريقية.

إعادة الهيكلة المؤسسية والتنظيمية

16- إن الهيكل التنظيمي الجديد للجنة الاقتصادية لأفريقيا ينسجم تماماً مع أولويات برامجها على نحو ما

11- اعتمدت اللجنة في دورتها التاسعة الثلاثين المعقودة في أيار/مايو 2006، عدداً من القرارات والمقررات بشأن تصحيح مسار اللجنة الاقتصادية الأفريقية، ودورها في تنمية الإحصاءات في أفريقيا، ومعهد التنمية الاقتصادية والتخطيط، وبشأن تيسير سياسات العمالة في أفريقيا. ويقدم هذا الفصل استعراضاً عاماً للأجراءات والأنشطة المحددة التي اضطلعت بها الأمانة للاستجابة للأحكام ذات الصلة الواردة في القرارات والمقررات.

1- تصحيح مسار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

12- اتخذ الأمين التنفيذي خلال الفترة المحددة من أيار/مايو 2006 حتى الآن عدد أمن الأنشطة والتدابير، في إطار التكاليف بتصحيح مسار اللجنة، شملت ثلاثة أبعاد هي تحديد البرامج والأولويات، وإعادة الهيكلة المؤسسية والتنظيمية، وتعزيز العمليات التنظيمية والإدارية. وترد المناقشات الكاملة للأنشطة التي تم الاضطلاع بها في ثلاث وثائق هي: '1' تصحيح مسار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا- تسخير الموارد الإقليمية للوفاء بأولويات أفريقيا الإنمائية؛ '2' خطة أعمال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للفترة 2007-2009 و'3' تقرير الأمين العام عن تعزيز دور المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

تحديد البرامج والأولويات

13- بعد أن أجرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تحليلاً مئانباً للتحديات الإنمائية التي تواجهها أفريقيا والفرص المتاحة أمامها وفي ضوء الميزة النسبية للجنة، اعتمدت هيكلًا برامجياً أكثر تنظيمياً أعيد بموجبه تركيز مجالات اهتمام وأولويات البرامج بحيث تنحصر في بايين رئيسيين هما (أ) تعزيز التكامل

الإقليمي دعماً لرؤية الاتحاد الأفريقي وأولوياته، و (ب) تلبية احتياجات أفريقيا الخاصة ومواجهة التحديات العالمية الناشئة.

14- ويتم تنفيذ برنامج العمل من خلال عشرة برامج فرعية: التجارة، التمويل والتنمية الاقتصادية، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، الحكم والإدارة العامة، المعلومات، تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، التعاون الاقتصادي والتكامل الإقليمي، المنظور الجنساني ودور المرأة في التنمية، الأنشطة دون الإقليمية في خدمة التنمية، تخطيط التنمية وإدارتها، الإحصاءات، والتنمية الاجتماعية. وقد تم إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين 2008-2009 بحيث يتجلى فيه هذا التوجه البرنامجي الجديد.

15- ويستند التوجه البرنامجي الجديد أيضاً إلى التزام جعل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا منظمة تقوم على المعرفة وتحثل مكانة طليعية على صعيد التفكير الإنمائي في المنطقة. ولهذا الغرض، أطلقت مبادرة

منظمات أخرى جزء لا يتجزأ من التوجه الاستراتيجي للجنة الاقتصادية لأفريقيا ولهذا الغرض، ما برحت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تعزز تعاونها مع شركائها التقليديين، وتقيم علاقات تعاون مع شركاء جدد محتملين، وتحديداً من بين المنظمات الحكومية الدولية الرئيسية لأفريقيا-الاتحاد الأفريقي، مصرف التنمية الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، وسائر وكالات الأمم المتحدة، والشركاء الثنائيين، فضلاً عن المؤسسات البحثية ومراكز الأبحاث. ودعماً لهذه الشراكات، أعدت الأمانة خطة أعمال لفترة 3 سنوات (2007-2009)، تركز على أوجه الترابط بين أولوياتها وأنشطتها المستقبلية وأولويات وأنشطة الشركاء الرئيسيين وخاصة مفوضية الاتحاد الأفريقي، إضافة إلى تحديد نهج جديدة لتعبئة الموارد اللازمة بسبب اعتماد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المتوقع أن يزيد على الموارد الخارجة عن الميزانية.

21- التعاون مع الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي: تم مؤخراً توطيد العلاقة القائمة منذ زمن بعيد بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من جهة والاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي من جهة أخرى بفضل إعادة تنشيط الأمانة المشتركة بين المنظمات الثلاث. إضافة إلى ذلك، أجرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا سلسلة من المشاورات مع المنظمات من أجل تحديد أطر للتعاون فيما بينها يستند إلى تكامل الأنشطة في مختلف المجالات الإنمائية مع التركيز بصفة خاصة على ما يلي: التكامل الإقليمي والتجارة؛ المنظور الجنساني وتمكين المرأة؛ الزراعة؛ سياسات الأراضي والتنمية المستدامة؛ الحكم وبناء المؤسسات؛ بما يشمل بناء السلام، الإحصاءات وإدارة المعرفة. وتزعم الجهات الثلاث استكشاف إمكانات تعبئة الموارد المشتركة لتنفيذ البرامج والمشروعات في المجالات المذكورة.

22- التعاون مع وكالات الأمم المتحدة: دخلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في حوار بناء مع عدد من وكالات الأمم المتحدة بغرض إقامة تعاون مكثف يسترشد بمذكرة تفاهم تمت صياغتها بتان، سيعزز اتساق الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في أفريقيا. وقد تم بالفعل الاتفاق على بعض الأنشطة المحددة التي يمكن تنفيذها في إطار الشراكة مع عدد من الوكالات، تتضمن إبرام مذكرة تفاهم بشأن تنمية القدرات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

23- وبموجب ولايتها المتمثلة في تنسيق أنشطة الأمم المتحدة لدعم الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد)، اتخذت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا خطوات نحو تنشيط آلية التشاور الإقليمي التي تجمع وكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا معاً بغية تحسين مستوى الاتساق والفعالية في ما تقوم به من عمل جماعي على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وقد تم تنشيط الآلية والمجموعات المختلفة التابعة لها من أجل تقديم دعم أكثر فعالية وكفاءة لبرنامج نيباد في إطار برنامج العشر سنوات لبناء القدرات الذي ينفذه الاتحاد الأفريقي.

24- وتشارك اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضاً مشاركة نشطة في عمل اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومختلف مجموعاتها، وستعمل على تحسين مستوى مشاركتها في الآليات القطرية للأمم المتحدة وعمليات البرمجة (بما في ذلك نظام المنسق المقيم والتقييم القطري المشترك) إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية). ومنح هذا الأمر مزيد من

يتجلى في الخطة البرنامجية لفترة السنتين 2008-2009، وبالتالي فإن الشعب البرنامجي للجنة الاقتصادية لأفريقيا اختصاصات واضحة، ومسؤوليات محددة وهي تمارس سلطاتها وتخضع للمساءلة ضمن أطر واضحة المعالم وقد استكملت عملية إعادة التنظيم الهيكلي في آب/أغسطس 2006 بإعادة توزيع الموظفين على الشعب الجديدة والمكاتب دون الإقليمية على أساس ما يقتضيه المزيج المطلوب من المهارات وفي إطار موارد الميزانية المتاحة كما تم التوفيق بين الأجهزة الحكومية الدولية والتوجه البرنامجي الجديد من أجل تعزيز الاتساق بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والأجهزة الحكومية الدولية للمنظمات الإقليمية الأخرى في أفريقيا، ولاسيما الاتحاد الأفريقي. (ويرد وصف أكثر تفصيلاً لاستعراض الأجهزة الحكومية الدولية في مذكرة منفصلة تُعرض على الدورة الحالية للجنة).

تعزيز حضور اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على الصعيد دون الإقليمي- تنفيذ خطة عمل المكاتب دون الإقليمية

17- وتنطوي عملية تصحيح مسار اللجنة على جانب آخر هو تعزيز حضور اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على الصعيد دون الإقليمي، عبر تنفيذ الأنشطة على نحو لامركزي، لاسيما الخدمات الاستشارية؛ وعبر تحويل موارد إضافية (بما في ذلك موظفون) إلى المكاتب دون الإقليمية ومن الضروري تحقيق اللامركزية ميدانياً لتقريب خدمات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من عملائها، وكفالة فعالية وتقديم المساعدة الفنية لتلبية طلب الدول الأعضاء جعل هذه المساعدة أكثر تركيزاً. ويُعطي في هذا المقام اهتمام خاص لتنفيذ تقرير الأمين العام عن تعزيز دور المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، الذي قدم إلى الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر الماضي، وتقييم أجره مكتب خدمات الرقابة الداخلية في عام 2004.

18- وتشمل العناصر الرئيسية لخطة عمل المكاتب دون الإقليمية تنفيذ برنامج اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على الصعيد دون الإقليمي، وتقديم الدعم الفني للجماعات الاقتصادية الإقليمية، وتعزيز ودعم الأولويات والبرامج دون الإقليمية المحددة، واستخدام المكاتب دون الإقليمية كمراكز لإدارة المعرفة على الصعيد دون الإقليمي، وإقامة الشراكات مع الجهات الفاعلة المعنية في سبيل دعم العمل الذي يقوم به الاتحاد الأفريقي على الصعيد دون الإقليمي.

تقوية العمليات التنظيمية والإدارية

19- إن المكتب الجديد للتخطيط الاستراتيجي وإدارة البرامج، بوصفه جناحاً تابعاً لمكتب الأمين التنفيذي، حل محل مكتب تنسيق السياسات والبرامج ليضطلع بمسؤولية تخطيط البرامج والميزانية، والتعاون الفني، وإدارة المشاريع ورصدها، ضمن إطار إداري قائم على تحقيق النتائج. ويشمل مكتب الأمين التنفيذي أيضاً وحدة تُعنى بالمهام المرتبطة بالعلاقات الخارجية، وضمان الجودة، وإدارة المعرفة والتعلم من الأقران، وتنسيق التمثيل الميداني. ومن الجوانب الهامة الأخرى لإعادة الهيكلة التنظيمية استحداث إجراءات لتعزيز إدارة الموارد البشرية والعمليات الإدارية الأخرى.

تعزيز الشراكات لمضاعفة الأثر الإنمائي

20- إن التعاون بين مؤسسات القارة، ووكالات الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين أمر أساسي لإيجاد الموارد اللازمة، وكفالة الاتساق وتجنب ازدواجية الأنشطة. وبالتالي فإن بناء ودعم الشراكات الفاعلة مع

الزخم بفضل مبادرة الأمين العام الرامية إلى تحسين مستوى الانساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

25- **التعاون مع الشركاء الثنائيين:** تم المزيد من التأكيد على الشراكات الثنائية المتنامية للجنة الاقتصادية لأفريقيا باتخاذ *طاولة الكبار* في إديس أبابا مؤخرًا، التي جمعت كبار صانعي السياسات الأفريقيين ونظرًا هم من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للتركيز على تحسين سياسات إدارة الموارد الطبيعية لأفريقيا لكفالة النمو الاقتصادي والحد من الفقر. وقد تمخضت عملية تصحيح مسار اللجنة أيضًا عن تعميق التعاون مع المجموعة الأساسية للشركاء الثنائيين للجنة الاقتصادية لأفريقيا، ويتواصل تكثيف الجهود لبناء شراكات جديدة مع جهات مانحة محتملة أخرى مثل البرازيل والصين والهند.

2- تعزيز القدرات الإحصائية لتتبع التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا

26- اعترافاً منه بما تؤديه الإحصاءات من دور هام في تتبع التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية لألفية والأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دولياً، اعتمد مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا قراراً في دورته الأخيرة المعقودة في أيار/ مايو 2006 يطلب بموجبه من الأمانة مساعدة الدول الأعضاء على تعزيز قدراتها في مجال جمع البيانات ووضع مقاييس للأداء. واستجابة لهذا الطلب، أطلقت الأمانة عدداً من المبادرات، من بينها إنشاء شعبة جديدة للإحصاءات- المركز الأفريقي للإحصاءات الذي تتمثل أولويته الرئيسية في إجراء البحوث وتقديم الدعم في مجال بناء القدرات إلى الدول الأعضاء من أجل رفع مستوى البيانات من حيث الكمية والنوعية بما يخدم تحليل السياسات وصنع القرارات المستنيرة في مجال القضايا الاجتماعية والاقتصادية.

27- سيعزز المركز القدرات المؤسسية للبلدان الأفريقية على جمع وتصنيف واستخدام الإحصاءات الجيدة النوعية وفقاً للمعايير الدولية، بما يشمل المؤشرات المعتمدة لرصد تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وسيواصل تقديم الدعم لعملية رصد الأهداف

الإنمائية للألفية من خلال مشاركته في فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية الذي تشرف على تنظيم اجتماعاته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة. علاوة على ذلك، تتعاون إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مع اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ على تنفيذ مشروع في إطار الفئة السادسة من الحساب الإنمائي للأمم المتحدة بهدف تعزيز قدرات الأنظمة الإحصائية الوطنية والإقليمية على تتبع التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

28- ويضطلع المركز أيضاً بمسؤولية تنفيذ الإطار الاستراتيجي الإقليمي المرجعي الجديد لبناء القدرات الإحصائية في أفريقيا، ودعم البلدان في اعتماد الاستراتيجيات الوطنية وتنفيذها لتنمية الإحصاءات. وفي هذا الصدد، يقوم المركز حالياً بتركيز جهوده على استكمال نظام الحسابات الوطنية لعام 1993، (مع التخطيط لإدخال نظام جديد عام 2008) والإعداد لجولة عام 2010 لتعدادات السكان والمسكن في البلدان الأفريقية.

3- استعراض أداء المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

29- على الرغم من الإنجازات التي حققتها المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط في سبيل دعم تنمية قدرات أفريقيا والجهود التي بذلتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مؤخراً لتعزيزه، ظل المعهد يواجه صعوبات جمّة في الاضطلاع بعملياته جراء الهبوط المستمر في مستوى المساهمات المالية التي تقدمها الدول الأعضاء. ولم يكن للقرارات التي اتخذها مؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والالتزامات التي أعلنتها خلال السنوات الأخيرة تأثير يذكر على التخفيف من حدة هذه الصعوبات. في حين أن مؤسسات تابعة للأمم المتحدة، مثل معهد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي يزود بموارد مالية كبيرة من الميزانية العادية للأمم المتحدة، ما زال المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط يتلقى عوناً محدوداً لا يكفي للاضطلاع بعملياته. ومن أجل التخفيف من حدة هذه الصعوبات وإعادة تنشيط المعهد حتى يتسنى له أن ينهض بولايته، اعتمدت دورة مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المعقودة في عام 2006 قراراً تطلب فيه من الأمين التنفيذي إجراء استعراض متعمق لعمليات المعهد وتقديم تقرير بهذا الشأن إلى الدورة الأربعين للجنة في عام 2007.

30- واستجابة لهذا الطلب، كلف الأمين التنفيذي فريقاً من المستعرضين الخارجيين بإجراء هذه العملية. ويمثل الغرض النهائي لهذا الاستعراض في مساعدة معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط في التغلب على صعوباته المالية الحالية وتمكينه من التصدي للتحديات الماثلة أمامه والوفاء بالآمال التي يعلقها عليه مختلف أصحاب المصلحة. وثمة غرض آخر للاستعراض هو توضيح الهدف من وجود المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط والدور المنوط به في إطار بنية معاهد التدريب في أفريقيا، بغية ضمان استمرار الإيمان بأهميته، وكفالة حصوله على الدعم السياسي والمالي اللازم من الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، سينظر الاستعراض في طرائق توثيق تعاون المعهد مع المنظمات الأخرى، ولاسيما الاتحاد الأفريقي. وسيرفع تقرير فريق الاستعراض إلى الدورة الحالية للجنة للنظر فيه.

4- متابعة المقررات بشأن العمالة

الإقتراحات الرامية إلى وضع إطار علي صعيد القارة بشأن تكامل السياسات والبرامج المتعلقة بالعمالة في أفريقيا. وستكون نواتج هذه الاجتماعات من ضمن المواضيع التي سينظر فيها الاجتماع الأفريقي الإقليمي لمنظمة العمل الدولية المقرر عقده في أديس أبابا في نيسان/أبريل 2007، وهو اجتماع يشارك فيه كل من الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا كشريكين. وقد تم تشكيل فرقة عمل تتكون من الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة العمل الدولية بهدف استعراض مسودة الورقة المفاهيمية التي تتناول إنشاء المنتدى الإقليمي للعمالة، سيتم توسيعها لتضم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومصرف التنمية الأفريقي كشريكين مؤسسين. ومن المقرر إطلاق مبادرة المنتدى الإقليمي للعمالة بحلول شهر كانون الثاني/يناير 2008.

31- أخذت الدورة التاسعة والثلاثون علماً بضرورة إدماج العمالة في السياسات الإنمائية والاقتصادية الكلية الوطنية ونسهيّل تنفيذ خطة عمل واغادوغو (2004)، لضمان التنمية المستدامة التي تركز على الإنسان في القارة إلى جانب ذلك، شجعت الدورة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على التعاون مع شركائها الإقليميين، وتحديداً الاتحاد الأفريقي ومنظمة العمل الدولية، لتعزيز صوغ وتنفيذ برامج إيمانية تركز على العمالة من خلال عقد منتديات إقليمية للعمالة في سياق خطة عمل واغادوغو وفي ضوء ذلك، أسهمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بورقات فنية في الاجتماعات دون الإقليمية التي عقدها الاتحاد الأفريقي بدعم من منظمة العمل الدولية. وكان الهدف من هذه الاجتماعات دون الإقليمية استعراض

الفصل الثالث

الإنجازات والنواتج الرئيسية للبرامج والأحداث الخاصة والاجتماعات

32- اللجنة خدمات تدريب لتعزيز القدرات التحليلية للموظفين والخبراء التجاريين الوطنيين في مجال تطبيق الحل العالمي للتجارة المتكاملة والتحديث المستدام للزراعة/نمذجة الأثر الجزئي لنظام التحليلات والمعلومات التجارية. وتساعد هذه المنهجيات على التحليل الهادف لأثار الاتفاقات التجارية على الإقتصادات الوطنية. ووفرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، عن طريق المركز الأفريقي للسياسات التجارية، وبفضل الخدمات الاستشارية المتكاملة الإقليمية التي يقدمها مكتب جنيف التابع لها التدريب لمجموعة المفاوضين الأفريقيين لدى منظمة التجارة العالمية في جنيف في مجال العمليات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية والمسائل ذات الصلة بالتجارة.

33- تعزيز السياسات الإنمائية وصوغ البرامج عن طريق البحث التقرير الاقتصادي عن أفريقيا: يهدف التقرير الاقتصادي عن أفريقيا، وهو المنشور الرئيسي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، التي تسر النتائج الرئيسية لأنشطة البحث التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. ويستند التقرير إلى مواضيع تبرز المسائل الناشئة التي تعتبر من الشواغل الاستراتيجية بالنسبة للتنمية في أفريقيا. وبعد أن تناول التقرير موضوعي البطالة والفقر في عام 2005 وموضوع ندقات رأس المال في عام 2007، ستركس طبعة 2007 لموضوع التعجيل تفاق التنمية في أفريقيا عن طريق التنوع. ويؤكد التقرير ضرورة أن تضع البلدان الأفريقية استراتيجيات محددة لتنويع اقتصاداتها من أجل تعجيل النمو والحد من ضعفها أمام الصدمات الاقتصادية الخارجية، فضلاً عن توسيع قاعدة توفير فرص العمل وضمان التنمية الشاملة على نحو ما أقرته الدورة التاسعة والثلاثون. وسيصدر التقرير في دورة عام 2007 للجنة.

34- تعزيز القدرات على المفاوضات التجارية على الصعيد الوطني: قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا العديد من الخدمات لدعم بناء القدرات التجارية في عدد من البلدان الأعضاء. فعلى سبيل المثال قدمت

35- وقد أنشئ المركز الأفريقي للسياسات التجارية في عام 2003 بدعم من حكومة كندا استجابة للمطالب الجديدة للحكومات الأفريقية للمساعدة التقنية ذات الصلة بالتجارة. والهدف العام للمركز هو تعزيز قدرات الحكومات الأفريقية على صوغ السياسات والبرامج التجارية وتحليلها وتنفيذها، والمشاركة بقدر أكبر من الفعالية في المفاوضات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف وكفالة مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني مشاركة نشطة في هذه المفاوضات. وقد أفضت الجهود التي بذلها المركز إلى نتائج ملحوظة. فقد تعززت القدرات على المفاوضات التجارية في عدد من البلدان كما تدل على ذلك مشاركتها الاستباقية والبناءة في المفاوضات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف. وما برح عدد البلدان الأفريقية المشاركة الآن بنشاط في المفاوضات التجارية في إطار جولة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية يرتفع بقدر أكبر. وخلافاً لجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية، أصبحت بلدان أفريقية كثيرة نشطة للغاية في الجولة الحالية للمفاوضات التجارية وفي الدفاع عن مصالحها وتقديم العديد من الوثائق للجان وأجهزة التفاوض في منظمة التجارة العالمية.

1- الإنجازات الرئيسية في مجال الأنشطة البرنامجية

التجارة والمالية والتنمية الاقتصادية

34- تعزيز القدرات على المفاوضات التجارية على الصعيد الوطني: قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا العديد من الخدمات لدعم بناء القدرات التجارية في عدد من البلدان الأعضاء. فعلى سبيل المثال قدمت

الأمن الغذائي والتنمية المستدامة

39- كثفت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من تعاونها مع منظمات المجتمع المدني الأفريقية وبصفة خاصة عن طريق تنظيم مختلف حلقات العمل لبناء القدرات التقنية لهذه المنظمات لتتمكن من الاضطلاع بدور هادف في عملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران كجزء من عملية تعزيز الحكم وتحقيق التنمية المستقرة مع كفالة الحرية والمساءلة في أفريقيا. وقد أكدت حلقات العمل التي نظمت والبحوث التي أجريت في هذا الشأن ضرورة تعزيز الحوار السياسي فيما بين جميع أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني والمشاركة الفعالة في تقييم عملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وتنفيذ خطة العمل الوطنية.

40- الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران: واصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وفقاً لدورها كمشريك استراتيجي في الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، ووفقاً للولاية الممنوحة لها من جانب لجنة رؤساء الدول والحكومات للتنفيذ التابعة لنسباً مساهمتها تحقيقاً لهذه الغاية عن طريق تقديم المساعدة للأمانة العامة للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وتقديم الدعم للبلدان الأفريقية.

41- تقرير الحكم الأفريقي والمنشورات ذات الصلة: نتيجة لنشر تقرير الحكم الأفريقي الأول كان هناك تسليم على نطاق واسع بخبرة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجال بناء المؤسسات من أجل انتهاج الحكم الصالح مما أفضى إلى زيادة عدد الطلبات على الخدمات الاستشارية، ومعظمها يتعلق بالآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، المقدمة من الدول الأعضاء بما فيها منظمات المجتمع المدني. وفي شهر كانون الأول/ديسمبر 2006 وحده استجابت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عن هذه الطلبات. وكانت عرضي لدراساتها عن الحكم ودعمها للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران نظمت اللجنة الاقتصادية حلقات عمل دون إقليمية لأعضاء البرلمان، وصانعي السياسات، وممثلي منظمات المجتمع المدني عن دور أعضاء البرلمان في عملية إطار الإنفاق المتوسط الأجل. وكانت حلقات العمل المذكورة تهدف إلى تحقيق مشاركة فعالة في عملية إطار الإنفاق المتوسط الأجل وإدارتها بكفاءة.

تسخير المعلومات والعلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

42- على ضوء النتائج التي حققها منتدى التنمية الأفريقي الأول الذي عُرس لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ما برحت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تدعم تنفيذ مبادرة تنمية الهياكل الأساسية الوطنية للمعلومات والاتصالات بطريقتين رئيسيتين: صوغ السياسات وخطط العمل الوطنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنمية الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها. وقدمت اللجنة الاقتصادية في عام 2006 العديد من الخدمات الاستشارية التقنية التي مكنت ثمانى دول أعضاء إضافية من الشروع في وضع خطط لتنمية الهياكل الأساسية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وصوغ هذه الخطط وتنفيذها.

43- وساعدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا جماعة شرق أفريقيا في وضع إطارها الإقليمي للحكومة الإلكترونية الذي وافق عليه مجلس وزرائها في اجتماعه الثالث عشر. وقد وضع الإطار الإقليمي للحكومة الإلكترونية لجماعة شرق أفريقيا بفضل المساعدة المقدمة في إطار الشبكة العالمية لموارد السياسات الإلكترونية وتمويل من الحكومة الكندية، والتعاون مع

36- نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بوصفها لجنة إقليمية مكلفة بتسيير وتعزيز تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، اجتماعاً للجنة الأفريقية للتنمية المستدامة بما في ذلك اجتماعات التنفيذ الإقليمية التي استعرضت مشروع جدول أعمال توافق الآراء الأفريقي لدورة وضع السياسات الخامسة عشرة للجنة التنمية المستدامة المزمع انعقادها في أيار/مايو 2007. وللجنة الاقتصادية بصدد وضع الصيغة النهائية لمشروع جدول الأعمال المذكور بالتشاور مع أصحاب المصلحة.

37- وقدمت اللجنة الاقتصادية دعماً تقنياً كبيراً في مجال التحضير وتقديم الخدمات لمؤتمر وزاري ومؤتمري قمة رئيسيين للاتحاد الأفريقي/الشرارة الجديدة لتنمية أفريقيا (تنياد) تتعلق كلها بتنفيذ البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية. وبوصفها عضواً في اللجنة التقنية لمؤتمر القمة الأفريقي للأسمدة الذي انعقد في أبوجا في حزيران/يونيه 2006، دعت اللجنة الاقتصادية إلى اعتماد الإعلان المعني بنهج التعاون/التكامل الإقليمي في مجال الأمن الغذائي، وإنشاء مرفق تمويل لتوفير الأسمدة بقدر أكبر للمزارعين الأفريقيين وزيادة فرصهم في الحصول عليها بتكلفة معقولة. ودعا إعلان مؤتمر القمة أيضاً اللجنة الاقتصادية صراحة إلى التعاون الوثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية بشأن متابعة تنفيذ قراراته القاضي بإنشاء مرفق إقليمي لشراء وتوزيع الأسمدة، وتعزيز إنتاج الأسمدة على الصعيد الوطني والإقليمي، وترويج التجارة في الأسمدة داخل المنطقة وإنشاء مرفق تمويل أفريقي لتطوير الأسمدة ورصد تنفيذ الإعلان وتقييمه.

38- واعتراضاً منها بالدور الرئيسي للأراضي في التنمية في أفريقيا وأرساء السلام والأمن، واصلت اللجنة الاقتصادية الاضطلاع بدور حاسم في المبادرة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي والمعنية بسياسات الأراضي. وتسعى المبادرة بصفة خاصة إلى دعم جهود تنياد وبرامجها ذات الصلة بالتنمية الزراعية، وإدارة البيئة، وبناء السلام، وإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع، ودعم الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران كما تهدف المبادرة - بين جملة أمور أخرى- إلى تقديم الدعم التقني وتعبئة الموارد لبناء وتعزيز توافق آراء بشأن إطار قاري ومبادئ توجيهية لسياسة الأراضي في أفريقيا. وقد هيأت حلقة العمل الاستشارية المتعددة الأطراف لأصحاب المصلحة التي نظمت بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي واستضافتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في آذار/مارس 2006 محفلاً للتوصل إلى توافق آراء بشأن المسائل والدعمات الرئيسية في مجال الأراضي، ووضع خارطة طريق تشمل الخطوات الحاسمة التي ينبغي الاسترشاد بها في وضع وتنفيذ إطار وطرائق بناء القدرات المؤسسية وإقامة الشراكات الضرورية لتعبئة الموارد ووضع الأطار وتنفيذه. ومن المتوقع إكمال الأطار القاري والمبادئ التوجيهية القارية بما في ذلك المعايير والمؤشرات الواضحة بشأن سياسة الأراضي واعتماد هذا الإطار والمبادئ التوجيهية من جانب رؤساء دول وحكومات مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي بنهاية عام 2008.

الحكم والإدارة العامة

والمنظمات التابعة للأمم المتحدة العاملة في أفريقيا من أجل دعم نيباد. وبناء على ذلك ذهبت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى أبعد من إنجاز دورها البارز بالفعل في تحديد مفاهيم نيباد وتعزيز التعاون فيما بين وكالات الأمم المتحدة دعماً لنيباد لتضطلع بدور تقديم الدعم الكبير والملموس لتنفيذ أولويات نيباد، أي تنسيق الدعم المؤسسي في مجالات التنمية والحكم (الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران) وتنمية الهياكل الأساسية في أفريقيا.

47- تنسيق الدعم المؤسسي المقدم لنيباد: في سياق عملية إعادة تشكيل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أدمجت وحدة نيباد الحالية في البرنامج الفرعي المعني بالتكامل الإقليمي لتعزيز أوجه التآزر وتعزيز دور اللجنة الاقتصادية في تنسيق الدعم الإقليمي لنيباد. وأجرت الشعبة الجديدة (شعبة نيباد والتكامل الإقليمي) استعراضاً للمشاورات الإقليمية فيما بين وكالات منظومة الأمم المتحدة دعماً لنيباد، وبصفة خاصة نظام المجموعات من أجل زيادة الفعالية والاثرب. وتعاونت الشعبة مع الأمانة العامة لنيباد في تنظيم حلقات عمل لنباء القدرات أفضت إلى وضع المزيد من الاستراتيجيات الرامية إلى تنفيذ أولويات نيباد. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2006 عقدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الاجتماع السابع للمشاورات الإقليمية بين وكالات الأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية ومصرف التنمية الأفريقي الذي اعتمد توصيات ترمي إلى: (أ) تعزيز التنسيق وتنشيط نظام المجموعات؛ (ب) وتعزيز التنسيق دون الإقليمي؛ (ج) وتحسين التنسيق بين الأمم المتحدة والمؤسسات الإقليمية الأفريقية؛ (د) ورصد الإجراءات والنتائج وتقييمها؛ (هـ) وتعبئة الموارد لتعزيز القدرات.

48- تنمية الهياكل الأساسية الإقليمية: يعوق قصور الهياكل الأساسية التكامل الإقليمي في أفريقيا. ويرمي عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في هذا المجال إلى المساعدة في إنشاء نظام نقل وأصناعات فعال ومتكامل ويتكافئ مسورة كأساس للتكامل المادي في أفريقيا. وقدمت اللجنة الاقتصادية المساعدة لدولها الأعضاء ومؤسساتها لتعزيز مجمعات الطاقة، وإدارة الموارد الطبيعية المشتركة مثل الموارد المائية. ونظمت في كانون الأول/ديسمبر 2006 حلقة عمل للتدريب بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإذكاء وعي خبراء التخطيط في قطاع الطاقة بشأن فوائد تعزيز تطبيق أدوات التخطيط المتكامل للموارد من أجل التنمية المستدامة للطاقة الزهيدة الكلفة.

49- التكامل الإقليمي وترشيد الجماعات الاقتصادية الإقليمية: من المسلم به بصورة عامة أن التكامل بين الاقتصادات الأفريقية يعتبر العامل الرئيسي لتحقيق التنمية الاجتماعية-الاقتصادية المستدامة في القارة. وقد كتفت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من دعمها لهذه العملية وفقاً لثلاثة أسس رئيسية: (أ) تعميق البحث التحليلي الرامي إلى تحديد التدابير والإجراءات الضرورية في مجال السياسات العامة الرامية إلى تعزيز التكامل الإقليمي؛ (ب) وتيسير إبرام اتفاقات أو اتفاقيات بشأن القضايا العابرة للحدود؛ (ج) وبناء توافق آراء بشأن التكامل الإقليمي والمنافع العامة الإقليمية العابرة للحدود.

50- وقدمت اللجنة الاقتصادية مساهمات في إعداد العديد من الورقات التقنية لمؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الذي انعقد في بانجول، غامبيا، في تموز/يوليه 2006 والذي وضع الأسس لقرار مؤتمر القمة القاضي بتعليق الاعتراف بالجماعات الاقتصادية الإقليمية الجديدة وركزت الطبعة الثانية من التقرير عن تقييم التكامل

الحكومة الفنلندية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتهدف وثيقة الإطار إلى تقاسم المعلومات وتعزيز التعاون في مجال مسائل تدفق البيانات عبر الحدود لتجنب الإزدواجية والأخطاء، وحشد الموارد لمصلحة الجماعة. وتشمل وثيقة الإطار خطة عمل قصيرة إلى متوسطة الأجل لتنفيذ الإطار على الفور وهناك أيضاً مبادرات إقليمية مماثلة تتخذ في المناطق دون الإقليمية لكل من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا واتحاد المغرب العربي.

44- وتم إنتاج معلومات عن الموارد المعرفية ذات الصلة بالتنمية ونشرها على نطاق واسع في عام 2006. وتم إعداد برنامجين على أسرطة فيديو (باللغة الفرنسية) في تشرين الثاني/نوفمبر 2006 بعنوان "كفالة حصول الجميع على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" و"تنسيق حصول المجتمعات المحلية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: كفالة الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين". وتم نشر 12 عددًا في شكل مطبوع أو إلكتروني في النشرة الشهرية لشراكة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أفريقيا لتعزيز عملية تقاسم المعلومات فيما بين أعضاء الشراكة ونشرت هذه الأعداد على نطاق واسع عبر شبكة الإنترنت وعن طريق اجتماعات مباشرة. وفي عام 2006 احتل موقع مبادرة مجتمع المعلومات الأفريقي الذي يشمل معلومات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومعلومات جغرافية وموارد خاصة بالمكتبات المركز الثاني من بين مواقع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على شبكة الإنترنت التي نحظى باكبر عدد من المتصلين، أي بعد الموقع الرئيسي للجنة الاقتصادية، إذ بلغ عدد المتصلين بالموقع 2 273 199 (11 في المائة من نسبة المتصلين بكل مواقع اللجنة الاقتصادية على شبكة الإنترنت) كما شهد الموقع 026 405 زيارة. وتم إصدار عديدين في شكل إلكتروني ومطبوع على حد سواء من الأعداد التي تصدرها شبكة "ربط أفريقيا بالإنترنت" وهي شبكة ربع سنوية للبريد المطبوع والإلكتروني ترمي إلى إذكاء الوعي على نطاق الجماعة الإنمائية الأوسع بشأن الإمكانيات التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التنمية. وفي الفترة المشمولة بالتقرير تم إنشاء سبعة أفرقة مناقشة إلكترونية يتجاوز عدد أعضائها 500 عضو (16 في المائة من مجموع أعضاء فريق المناقشة الخاص بمبادرة مجتمع المعلومات الأفريقي). وتم تنظيم أربعة معارض تعزيز استخدام المنحجات الإعلامية نجحت في إذكاء وعي صانعي القرارات ورسمي السياسات في القارة.

45- وفي مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية أعدت اللجنة الاقتصادية وثيقة بعنوان "إنشاء نظم العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تحقيق التنمية المستدامة" ساعدت على إثراء المناقشات في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الذي انعقد في كانون الثاني/يناير 2007 والذي اعتمد توصيات رئيسية لانتهاج العلم والتكنولوجيا في البرامج الإنمائية الوطنية في أفريقيا.

التعاون الاقتصادي والتكامل الإقليمي

46- نيباد: ما برحت مختلف الوثائق والقرارات¹ تعيد منذ عام 2002 التأكيد على ولاية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بوصفها المنسق فيما بين الوكالات

¹ على سبيل المثال لا الحصر: التقرير الثاني لفريق الأمين العام الاستشاري المعني بتقديم الدعم الدولي للشراكة الجديدة للتنمية أفريقيا (2006)، وتقرير وحدة التفتيش المشتركة عن تقييم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة لنيباد: إعادة التفكير في النهج الجماعي (2004).

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالتعاون مع البرنامج الإقليمي لقضايا الجنسين لمكتب أفريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مرصد حقوق المرأة الأفريقية ليكون مصدراً شاملاً للبيانات من أجل إنكفاء الوعي وتحليل البيانات واستخدامها على الصعيد الوطني لإثراء المناقشات في مجال السياسات العامة ورسم السياسات السلمية. إعداد وثيقة "المكاسب السريعة" المعنونة إنشاء مرصد حقوق المرأة الأفريقية: تعتبر مشاركة المرأة في المجال السياسي والمجالات الأخرى لصنع القرارات أول نشاط بعد بدء تشغيل المرصد. ولا يزال العمل جارياً لإجراء دراسات مواضيعية عن فرص المرأة في الحصول على موارد من قبيل الأرض والائتمان وستستخدم هذه الوثائق التي أعدت باستخدام التقارير الوطنية التي أعدت على أساس الدليل الأفريقي لدور الجنسين في التنمية كأدوات دعوة لإنكفاء الوعي بشأن قضايا الجنسين الرئيسية.

55- وفي عام 2006 أدرجت في التقرير عن المرأة الأفريقية خلاصة نتائج الدراسات الوطنية التي أعدت على أساس الدليل الأفريقي لدور الجنسين في التنمية في كل من إثيوبيا وأوغندا وبنين وبوركينا فاسو وتونس وتنزانيا وجنوب أفريقيا وغانا والكاميرون ومدغشقر ومصر. ويبرز التقرير الذي لا يزال يخضع لتفحيات تحريرية صورة المرأة في البلدان الأفريقية الرائدة ويحدد الفجوات الرئيسية في مجال تنفيذ الالتزامات المتفق عليها دولياً وإقليمياً في مجال قضايا الجنسين. ويكشف التقرير أن القطاع الاجتماعي شهد مراحل أداء حاسمة في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين غير أن الأداء الاقتصادي للبلدان في مجال تحقيق التكافؤ بين الجنسين لا يزال متوسطاً. ويسم هذا الأداء بالضعف الشديد في المجال السياسي. وعلى ضوء الدروس المستفادة سرعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في توسيع عملية الدليل الأفريقي لدور الجنسين في التنمية ليضم الدليل أربعة بلدان هي الرأس الأخضر، وناميبيا، والسنگال، وغامبيا.

الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية

56- جهود اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على الصعيد دون الإقليمي هي جهود ذات شقين وتشمل: (أ) الأنشطة الرامية إلى تعزيز قدرات الدول الأعضاء على موازنة السياسات في مجالات التجارة والهيكل الأساسية والقدرات البشرية والزراعة والأمن الغذائي؛ (ب) والأنشطة الرامية إلى تعزيز قدرات الجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى على تنسيق البرامج الإقليمية ودون الإقليمية بما فيها نيباد ورسد هذه البرامج وتنفيذها. وفي هذا الصدد قدمت المكاتب دون الإقليمية الخدمات لحلقات عمل متعددة ولدورات لجان الخبراء الحكومية الدولية. وقد خلصت هذه الدورات إلى توصيات للدول الأعضاء هي: (أ) تعديل نظم التعليم لتستجيب على نحو أفضل لمطالبات سوق العمل؛ (ب) اتخاذ الخطوات التي تحد من أثر المعونات الغذائية والإعانات الزراعية على الأمن الغذائي؛ (ج) إجراء دراسات عن آثار الحواجز غير الجمركية على التجارة داخل المنطقة؛ (د) تعزيز تعبئة الموارد المالية من أجل التنمية بما في ذلك مشاركة الفقراء في القطاع المالي. وتهدف كل هذه التوصيات إلى مساعدة الدول الأعضاء في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

57- وأعدت المكاتب دون الإقليمية ونشرت تقارير عن الأداء الاقتصادي والاجتماعي للدول الأعضاء وافقت عليها لجان الخبراء الحكومية الدولية كما نظمت هذه المكاتب أحداثاً خاصة تهدف إلى تسليط الضوء على

الإقليمي في أفريقيا التي صدرت في بانجول، غامبيا في تموز/ يوليو 2006 على ضرورة ترشيدها الجماعات الاقتصادية الإقليمية من أجل الحد إلى أدنى درجة من تداخل الوظائف والاستفادة من استخدام الموارد إلى أقصى درجة من أجل تعزيز المنظمات الحكومية الدولية

51- التقرير الأفريقي الخاص بتنمية الموارد المائية: تحتاج أفريقيا إلى نهج علمي وتكنولوجي متماسك لتقييم الموارد المائية وتنميتها. واستجابة لذلك صدر التقرير الأول الشامل الخاص بتنمية الموارد المائية في أفريقيا في عام 2006، ومن المتوقع أن يكون هذا التقرير الذي أعد على أساس البيانات والمؤشرات الرسمية المستقاة من المنظمات ذات الصلة بمثابة النظام الجيوي لرصد التقدم المحرز في مجال تنفيذ الرؤية الأفريقية للمياه ومعالجة التحديات الدولية الأخرى مثل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وشاركت وكالات الأمم المتحدة العاملة في قطاع المياه والمؤسسات الوطنية ذات الصلة بالموارد المائية فضلاً عن الأجهزة العلمية وأصحاب المصلحة الآخرين في إعداد التقرير الأفريقي الخاص بتنمية الموارد المائية الذي وجه في طبيعته الأولى نظر واضعي السياسات وصانعي القرارات إلى حالة تنمية الموارد المائية وأفاقها في أفريقيا مع مراعاة التقدم الذي حدث مؤخراً في مجالي العلم والتكنولوجيا، وقد خلق فريق الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات والمعني بالمياه صلة بين التقرير العالمي لتنمية المياه والتقرير الأفريقي الخاص بالموارد المائية لتمكين أفريقيا من المشاركة في الكم الهائل والثري من المعارف العلمية والتكنولوجية وقواعد البيانات المتاحة بقدر كبير في العالم المتقدم النمو من أجل الاستفادة من التقدم الذي تحقق في مجال العلم والتكنولوجيا بهدف تنمية الموارد المائية وإدارتها في أفريقيا وبصفة خاصة لأغراض رصد المعايير المائية والبيئية الرئيسية مثل كمية المياه ونوعيتها والتنوع الحيائي وتدهور الأراضي.

52- إدماج مسائل التعدين والمعادن في التنمية: نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حلقة عمل عن قضية المجموعات المعدنية وأستراليا للتنمية الاقتصادية حضره 85 مشاركاً من القطاع الخاص والجامعات ومنظمات المجتمع المدني وكبار واضعي السياسات من وزارات التعدين والمالية والتخطيط الاقتصادي وطلب المشاركون تنظيم حلقة العمل بصورة دورية لإطلاع مقرري السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة على المسائل اليومية في مجال استغلال المعادن وتنميتها في الدول الأعضاء وبصفة خاصة في إطار مبادرة نيباد للتطوير المكاني.

تعزيز النهوض بالمرأة

53- قدمت اللجنة الاقتصادية الخدمات للدورة الخامسة للجنة المعنية بالمرأة والتنمية التي قدمت توصياتها بشأن تنفيذ استراتيجيات متابعة بيجين + 10 على أساس وثيقة أعدتها اللجنة الاقتصادية عن "المبادئ التوجيهية التنفيذية الخاصة بتنفيذ الوثيقة الختامية وأفاق استعراض العقد لمنهاج عمل بيجين: متابعة بيجين + 10".

54- ونظمت في تموز/ يوليو 2006 حلقة عمل دون إقليمية في تونس لتزويد الدول الأعضاء في شمال أفريقيا بالأدوات الضرورية التي تساعد على وضع خطط عمل وطنية للتعبئة ببدل جهودها الرامية إلى الوفاء بالالتزامات المحددة في الوثيقة الختامية وأفاق المستقبل لمؤتمر بيجين + 10. علاوة على ذلك أنشأت

وتزويدها بالموارد الكافية وإبراز توصيات شركاء اللجنة في برنامج عملها ونفذت هذه التوصيات كجزء من عملية تصحيح مسار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

62- وقدمت اللجنة الاقتصادية الدعم للدول الأعضاء في سياق التحضير لجولة عام 2010 لتعدادات السكان والمسكن. كما ساهمت في تنظيم الندوة الأفريقية عن تنمية الإحصاءات عن طريق تنظيم سلسلة من حلقات العمل التدريبية واجتماعات أفرقة الخبراء بالتعاون مع الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

التنمية الاجتماعية

63- وضعت اللجنة الاقتصادية، كجزء من إعادة هيكلتها، برنامجاً فرعياً عن التنمية الاجتماعية يعالج القضايا ذات الصلة بالأهداف الإنمائية للألفية وتحليل الفقر ورصده ويتناول قضايا السكان والهجرة والصحة وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والعمالة والشباب. وقدمت اللجنة الاقتصادية الدعم التقني لعملية إعداد المنظور الإقليمي لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الهجرة الدولية والتنمية لعام 2006. وشاركت اللجنة أيضاً في صوغ مساهمات أفريقيا في السياسة العالمية المقترحة بشأن الهجرة الدولية التي اعتمدها الجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر 2006.

64- وشاركت اللجنة الاقتصادية مع الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي في تنظيم الاجتماع الأفريقي العام المعني باستراتيجيات الحد من الفقر وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في آذار/مارس 2006 في القاهرة، مصر. وفي إطار متابعة هذا الاجتماع العام بسرت اللجنة الاقتصادية تقاسم المعارف فيما بين الخبراء الممارسين في ميدان استراتيجيات الحد من الفقر. وعن طريق عمليات التحقق من المعارف في 15 بلداً أفريقياً والمنافشات الإلكترونية فيما بين الخبراء الممارسين أنفسهم، ساهمت اللجنة الاقتصادية بقدر كبير في تعزيز الحوار في مجال السياسات العامة، وصوغ السياسات وتنفيذها في الدول الأعضاء.

65- وواصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تنفيذ أنشطتها ذات الصلة ببرنامج تعجيل علاج فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في كل من يوركتينا فاصو وغانا وموزامبيق. كما اضطلعت اللجنة بأنشطة ذات صلة باللجنة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والحكم في أفريقيا. وقد ساهم تقاسم المعارف عن طريق الأفرقة الاستشارية الإقليمية التي كانت تنظم كل سنة أشهر وتشارك فيها البلدان المشمولة ببرنامج تعجيل علاج فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وشركاؤها فيما يلي: 1- تحسين الإدارة بالنسبة للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز؛ 2- والتعاون بقدر أكبر فيما بين رابطات مكافحة الإيدز ومؤسسات الصحة العامة؛ 3- وزيادة فرص المصابين في الحصول على العلاج بعقاقير مضادات فيروسات النسخ العكسي؛ 4- والمزيد من تقوية وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بتعجيل العلاج؛ 5- وتعزيز قدرات نظم الرعاية الصحية بأسرها.

2- النتائج الرئيسية للأحداث الخاصة

منتدى التنمية الأفريقي الخامس

القضايا الناشئة ذات الأهمية الاستراتيجية للتنمية في المناطق دون الإقليمية. فعلى سبيل المثال نظم في وسط أفريقيا حدث عن الاستثمارات شارك فيه أصحاب المصلحة المؤسسون الرئيسيون في المنطقة دون الإقليمية. وكانت الحصيلة الرئيسية لهذا الحدث اعتماد خارطة طريق لزيادة الاستثمارات في المنطقة دون الإقليمية وحظي أيضاً بإنشاء مرصد التكامل الإقليمي في شمال أفريقيا بدعم مماثل من جانب الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة، كما ساعد المرصد على زيادة الوعي في مجال عمليات التكامل الإقليمي في المنطقة دون الإقليمية.

التخطيط الإنمائي والإدارة

58- يشكل الافتقار إلى المهارات التقنية والتحليلية عقبة كبيرة أمام رسم السياسات بصورة فعالة في أفريقيا. وفي عام 2006 درب المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا 95 من كبار الموظفين الحكوميين ممن هم في منتصف حياتهم الوظيفية في الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية. والمشكلة الرئيسية التي تواجه المعهد هي تعبئة موارد من خارج الميزانية لتلبية الحاجة إلى التعجيل بنوسيع قاعدة القدرات البشرية في المؤسسات الأفريقية المعنية بالسياسات الاقتصادية.

59- وقررت الدورة التاسعة والثلاثون للجنة أنه من أجل تمكين المعهد من أداء دوره بفعالية ينبغي استعراض هياكله وقدراته ومن ثم العمل على تعزيزها. وقد أجري الاستعراض وسيقدم تقرير الاستعراض للدورة الأربعين.

الإحصاءات لأغراض التنمية

60- اضطلعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالعديد من الأنشطة لزيادة قدرات المكاتب الوطنية على رصد التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً. وكان التركيز الرئيسي لهذه الأنشطة التي أنجزت في مجالات جمع المعلومات الإحصائية وتجهيزها وتحليلها ونشرها على وضع مؤشرات وإحصاءات للآداء. وكجزء من عملية نشر البيانات صدر المنشور المتكرر المعنون *الحوالية الأفريقية للإحصاءات* في مجلد واحد في عام 2006 لتيسير استعمال هذا المنشور. وأنشأت اللجنة أيضاً قاعدة البيانات الإحصائية الإقليمية وعززتها على ضوء تقييم شامل للاحتياجات في مجال البيانات من أجل توفير مصدر مرجعي في مجال البيانات الإحصائية عن البلدان الأفريقية يستطيع المستخدمون الإطلاع عليه مباشرة.

61- وساعدت اللجنة الاقتصادية أيضاً في إنشاء قاعدة بيانات للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفيما يتعلق بجمع البيانات واصلت اللجنة الاقتصادية التعاون وتقاسم المعلومات مع المكاتب الإحصائية الوطنية والجماعات الاقتصادية الإقليمية بما فيها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (كوميسا) واتحاد المغرب العربي. وفيما يتعلق بالتنسيق الإحصائي نظمت اللجنة الاقتصادية وشركاؤها المنتدى الأفريقي الثاني لتنمية الإحصاءات الأفريقية في شباط/فبراير 2006. وطلب الاجتماع من اللجنة الاقتصادية ومصرف التنمية الأفريقي تنسيق عملية بناء القدرات الإحصائية في أفريقيا وتنفيذ الإطار المرجعي الإقليمي الاستراتيجي. ومن الإنجازات الأخرى التي حققتها اللجنة الاقتصادية تنظيم المجلس الاستشاري للاجتماع السنوي الثالث للإحصاءات في أفريقيا. وحث المجلس اللجنة الاقتصادية على إنشاء الشعبة الإحصائية مرة أخرى

70- وحتى الآن، بلغ عدد الشركاء المتعاونين الذين قدموا مساهماتهم لإعداد خطة العمل المشتركة المتعلقة بالشباب والتنمية في أفريقيا سبعة شركاء. ونحسد خطة العمل الخاصة بالشباب الأفريقي التي اقترحتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الاستراتيجية الجديدة المتمثلة في العمل عن كثب مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الرئيسيين، وبخاصة والاتحاد الأفريقي والشباب. وترمي هذه الخطة المقترحة إلى تحقيق ثمانية أهداف رئيسية وهي: (1) رفع مستوى تمثيل الشباب في جميع اجتماعات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التي تضم أصحاب المصلحة وتنسيق جميع أنشطة مرحلة ما بعد المنتدى الخامس بحيث تندرج في إطار مسؤوليات شعبة واحدة من شعب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ و(2) تعزيز قدرة المنظمات الشبابية على المشاركة بفعالية في صنع السياسات على الصعيدين الوطني والإقليمي؛ و(3) دعم تبني السياسات التي تحسن صحة شباب أفريقيا ورفاههم، مع التركيز على الشباب؛ و(4) دعم عمالة الشباب وانخراطهم في مزاولة المشاريع التجارية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ و(5) دعم الاتحاد الأفريقي (ونيباد) في مجال إعداد برنامج لشباب أفريقيا عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ و(6) إطلاق شباب أفريقيا بفرص العمل وفرص تنظيم المشاريع التي سؤلدها منافسات كأس العالم لكرة القدم المزمع إقامتها تحت رعاية الاتحاد الدولي لكرة القدم في عام 2010؛ و(7) الاستنادة الي أقصى حد من الهجرة الداخلية والدولية لأغراض التنمية؛ و(8) تعزيز دور شباب أفريقيا في بناء السلام وحل الصراعات.

طاولة الكبار: إدارة موارد أفريقيا الطبيعية لتحقيق النمو وتخفيف حدة الفقر

71- "طاولة الكبار" هي مبادرة صممتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للترويج، في إطار غير رسمي، لحوار صريح وبناء بين كبار صانعي السياسات الأفريقيين و نظرائهم في منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي. وعقدت "طاولة الكبار" لهذا العام بالتعاون مع مصرف التنمية الأفريقي والاتحاد الأفريقي في 1 شباط/فبراير 2007 في أديس أبابا، بغرض دفع النقاشات التي تتناول مواجهة التحدي المتمثل في جعل استخراج الموارد الطبيعية نعمة للتنمية أفريقيا بدلاً من أن تكون نقمة عليها.

72- وأشار المجتمعون إلي أن قارة أفريقيا، رغم امتلاكها كميات هائلة من أحيائي العالم من الذهب والبلاتين وغيرهما من المعادن الثمينة، فهي تمتلك أيضاً أعلى معدلات الفقر من بين مناطق العالم الأخرى. وبناء على ذلك، دعا المجتمعون البلدان الأفريقية إلى إجراء الإصلاحات السياسية والاقتصادية اللازمة لوضع اقتصاداتها على درب التنمية المستدامة التي لا تستثني أحداً، وإلى أن يعمل الشركاء الخارجيون على الاستثمار في قطاع الموارد الطبيعية عبر تقديم المساعدات وتخفيف عبء الديون وفتح الأسواق.

73- وفي مجال الإصلاحات، شدد المجتمعون على أهمية ما يلي: (1) تعزيز الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وتوسيع نطاقها بحيث تشمل الإدارة السليمة للموارد الطبيعية بما في ذلك تبني الشفافية في إنفاق الإيرادات، كمؤشر رئيسي من مؤشرات أسلوب الحكم، ووضع مدونات سلوك ومبادئ توجيهية تحكم استغلال الموارد الطبيعية، لا سيما في مجالات السلامة والصحة والبيئة؛ و(2) تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في المشاريع المتعلقة بالموارد الطبيعية، والعمل على كفالة الإنصاف بين الأجيال وذلك بعدة وسائل من بينها

66- منذ إنشائه في عام 1999، أصبح منتدى التنمية الأفريقي، وهو مبادرة تقودها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، منبراً فعالاً يستخدمه أصحاب المصلحة المتعددون لنحث الاستراتيجيات الملموسة اللازمة لتنمية أفريقيا ولنقاشها واعتمادها. وحُصص المنتدى الأول (1999) لموضوع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والثاني (2000) لموضوع فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، والثالث (2002) لموضوع التكامل الإقليمي، والرابع (2004) لموضوع الحكم. وقد تمت هذه المنتديات، من ضمن ما قدمت، مساهمات بارزة في مجال وضع السياسات الوطنية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع أنحاء أفريقيا، وإعداد برنامج لنحث الآثار الكلية التي يخلقها فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في أفريقيا وذلك في إطار لجنة الأمين العام المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وشؤون الحكم في أفريقيا، وولادة الاتحاد الأفريقي الجديد بإطاره الاستراتيجي من رجم منظمة الوحدة الأفريقية السابقة، واستحداث الإطار التقني لتقييم البلدان في إطار الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران.

67- وعقد المنتدى الخامس في الفترة من 17 إلى 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2006 وكان موضوعه "الشباب والقيادة في القرن الحادي والعشرين"، وتفضل بحضوره السيد كوفي عنان، حينئذ الأمين العام للأمم المتحدة، الذي ألقى الخطاب الافتتاحي. وعقدت جلسة لتبادل الآراء ضمت شباباً ومجموعة مختارة من الزعماء السياسيين من ضمنهم رئيس سويسرا ونائب رئيس جمهورية تنزانيا ورئيس وزراء إثيوبيا ورئيس وزراء غينيا الاستوائية ورئيس وزراء كندا السابق. وضمت الجهات الرئيسية التي تعاونت على عقد المنتدى للاتحاد الأفريقي واليونسيف واليونيسكو ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمنظمة الدولية للهجرة ومصرف التنمية الأفريقي ومنظمة الفرنكوفونية الدولية والمجلس البريطاني ومؤسسة ليونارد شيشاير ووزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة وحكومة هولندا. وحضر المنتدى ممثلون عن خمسين دولة أفريقية وخمس وتلاتين منظمة دولية.

68- وكان الهدف المباشر من المنتدى الخامس تنفيذ أحكام قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2/60 الصادر في تشرين الأول/أكتوبر 2005 الذي طلب فيه من اللجان الإقليمية تهيئة منبر لإجراء مشاورات ونقاشات إقليمية مع الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني وشباب أفريقيا بشأن المسائل الرئيسية التي تؤثر في الشباب وذلك بغرض تقييم التقدم المنجز في مجال تحقيق أهداف برنامج العمل العالمي للشباب.

69- وتشمل النتائج البارزة للمنتدى ما يلي: (1) إطلاق ميثاق الشباب للاتحاد الأفريقي مع تعهد المشاركين بدعم تطبيق الميثاق وتنفيذه على الصعيدين الوطني والإقليمي؛ (2) أكد مجدداً مشروع بيان توافق الآراء، الذي أصبح الآن في صيغته النهائية، على الالتزامات التي تعهد بها قادة الاتحاد الأفريقي في بانجول في حزيران/يونيو 2006 بوضع سياسات وطنية خاصة بالشباب وتنفيذها. وأوصى البيان، من حملة أمور، بما يلي: (أ) وضع برنامج أفريقي لتبادل الشباب؛ و(ب) إدراج فرع خاص بالشباب الأفريقي في برامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ و(ج) تعزيز دور الرياضة في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا؛ و(د) تشكيل هيئة من المتطوعين الشباب الأفريقيين؛ و(هـ) استحداث إطار لوضع ميثاق الشباب الأفريقي موضع التنفيذ؛ و(و) إعداد خطة عمل مشتركة لمتابعة مرحلة ما بعد المنتدى.

الاجتماع الثالث عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية للجنوب الأفريقي

82- عقدت لجنة الخبراء الحكومية الدولية للجنوب الأفريقي اجتماعها الثالث عشر تحت شعار: "تسريع التنمية في أفريقيا لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية: التحديات وطريق المستقبل للجنوب الأفريقي". ويعكس اختيار هذا الموضوع هواجس الكثيرين إزاء التحديات المستحكمة التي تواجهها التنمية في أفريقيا في هذا الوقت الذي تقترب فيه من منتصف الطريق بين عامي 2000 و 2015. وركزت مناقشات الخبراء على أثر سياسات الاقتصاد الكلي في مجال خلق الوظائف والعلاقة بين الأمرين، وعلى دور القطاع الخاص في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

83- وإقراراً منها بالتحديات المذكورة أعلاه، قدمت لجنة الخبراء الحكومية الدولية في اجتماعها الثالث عشر توصيات عديدة، من بينها ما يلي: (أ) بما أن معظم سكان الجنوب الأفريقي يقيمون في المناطق الريفية، فلا بد لاي جهد يبذل لمعالجة الفقر من أن يضع حداً للتفاوت الموجود في توزيع الموارد الذي ما زال يهتمس سكان الريف، وذلك عبر زيادة إمكانية حصولهم على الموارد الإنتاجية مثل التمويل والأدوات والمواد الزراعية؛ والإفادة من الأراضي وتحسين الهياكل الأساسية في الريف؛ و(ب) ينبغي للحكومات استغلال اتساع هامش التحرك في الميزانية الناجم عن ارتفاع معدلات النمو من أجل ضخ المزيد من الموارد في القطاعات الاجتماعية، لا سيما اللازم منها لرفع نوعية التعليم والرعاية الصحية، وتحسين مصادر المياه ومرافق الصرف الصحي ومصادر الطاقة

78- و في ما يتعلق بالأوضاع الاقتصادية الاجتماعية في المنطقة دون الإقليمية، أوصت اللجنة بأن يتمحور الإطار الجديد للاقتصاد الكلي فيما يتصل بتخفيف حدة الفقر حول ضرورة بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في هذه المنطقة. وحثت الدول الأعضاء على التركيز بشكل خاص على اعتماد نهج متكامل للتنمية في القطاع الريفي والهياكل الأساسية الريفية ونظام الرعاية الصحية.

79- أما بالنسبة لبرنامج الألفية الزراعي لأفريقيا، فقد دعا المجتمعون الحكومات إلى ترويج الخطط المجتمعية لجمع المياه وبرامج الري المنخفضة التكلفة وزراعة أنواع جديدة من المحاصيل لزيادة إنتاج الأغذية. وللتخفيف من عراقيل التوزيع، أوصى المجتمعون بإعادة فتح التعاونيات في المناطق الريفية وإنشاء مرافق تسويق حديثة. وأشار المجتمعون مع الفلق إلى نصيب الزراعة الضئيل من الميزانيات الوطنية، وحثوا الحكومات على تنفيذ خطة عمل نياد المتعلقة بالزراعة، لكفالة أحداث زيادة كبيرة في المبالغ المخصصة في الميزانية للزراعة وتنمية الريف. ودعا المشاركون في الاجتماع مصرف التنمية الأفريقي والمؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى والشركاء الثلاثيين إلى دعم البرامج والمشاريع الرامية إلى تنمية الزراعة وتحقيق الأمن الغذائي والتنمية الريفية المتكاملة في المنطقة دون الإقليمية.

الاجتماع الخاص للجنة الخبراء الحكومية الدولية لشمال أفريقيا

80- عقدت لجنة الخبراء الحكومية الدولية لشمال أفريقيا اجتماعاً خاصاً في مراكش، المملكة المغربية، في 21 شباط/فبراير 2007، تمهيداً للاجتماع الرئيسي الذي ستعقده اللجنة في أعقاب مؤتمر الوزراء هذا. وكان الغرض من الاجتماع الخاص هو قيام مكتب اللجنة بالنظر والبت في بعض المسائل الهامة التي من المقرر لفت انتباه الجهاز التشريعي الرئيسي إليها.

81- واستعرض المجتمعون الإنجازات الكبرى التي حققها المكتب في عام 2006؛ وبرنامج عمل عام 2007؛ ونتائج منتدى تنمية شمال أفريقيا المتعلقة بالتجارة لأغراض النمو وخلق الوظائف؛ والمواضيع والأولويات المقترحة لبرنامج عمل الفترة 2008 - 2009؛ والتقدم المحرز في مجال إنشاء المرصد المعنى بالتكامل واعتمد المجتمعون برنامجي عمل عام 2007 والفترة 2008 - 2009، وبخاصة القرارات والتوصيات التالية: (أ) تقديم إعلان مراكش (2007) الصادر في منتدى تنمية شمال أفريقيا إلى الدورة الأربعين لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين؛ و(ب) تشجيع اعتماد سياسات وبرامج ابتكارية في مجالي التعليم والتدريب فضلاً عن استحداث أدوات إحصائية لدعم الدراسات الاجتماعية والاقتصادية التي تتناول الأداء في المنطقة دون الإقليمية؛ و(ج) حشد الدعم إلى بلدان المنطقة دون الإقليمية لكي تتمكن من تنفيذ الخطة الإنمائية الدولية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية عبر تنفيذ أنشطة المناهضة ذات الصلة بها؛ و(د) تكثيف الجهود لدفع خطة التكامل الإقليمي قدماً وترجمة أهداف نياد واستراتيجياتها إلى برامج ومشاريع قابلة للتنفيذ في المنطقة دون الإقليمية، وذلك بالتعاون الوثيق مع اتحاد المغرب العربي؛ و(هـ) رفع مستوى اجتماعات فريق الخبراء المواضيعية التي تعقدها لجنة الخبراء الحكومية الدولية لتصبح بمرتببة اجتماعات وزارية تعقد عند الاقتضاء.

البديلة، خاصة في المناطق الريفية؛ و(ج) ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام على المواد الخام لإضفاء قيمة إضافية، وضرورة تنويع الاقتصاد؛ و(د) يلزم على الحكومات توفير القيادة اللازمة لحفز جميع أصحاب المصلحة على أن يؤدي كل منهم دوره التام لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

الاجتماع الحادي عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية لشرق أفريقيا

84- من المقرر أن تعقد لجنة الخبراء الحكومية الدولية لشرق أفريقيا اجتماعها الحادي عشر في الفترة من 16 إلى 20 نيسان/أبريل 2007، تحت شعار: "تمويل التنمية والتخفيف من حدة الفقر في شرق أفريقيا" وبحث المجتمعون حالة الاقتصاد الكلي في بلدان المنطقة دون الإقليمية إلى جانب التقدم المحرز في القطاعين الإنتاجي والاجتماعي وقطاع الهياكل الأساسية، مع تركيزهم على العوائق التي يواجهها تمويل التنمية وفاقه، وأشاروا إلى أنه رغم الزيادة الملحوظة لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن هذه الزيادة لم تُترجم إلى تحسن في الأحوال المعيشية لسكان المنطقة دون الإقليمية. كما أسار المجتمعون إلى أنه بينما تبذل جهود كثيفة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لا يعار أي اهتمام لضرورة حشد الاستثمارات الداخلية التي تعتبر أكثر استدامة من غيرها، والتي من شأنها أن تمكن القارة من التحكم في تنمية نفسها وبناء على ذلك، بحث المجتمعون النموذج الذي مفاده أن عمليات حشد الموارد المحلية والأجنبية وامتلاك المهارات اللازمة لتمويل التنمية وحسن استغلالها يُشكل شرطاً لا بد منه لفتح الفقر.

الفصل الرابع تعزيز عملية تنفيذ البرامج واثارها

عبر زيادة مسؤولياته وأعيدت تسميته فأصبح يدعى مكتب التخطيط الاستراتيجي وإدارة البرامج. ولأغراض تحقيق الاتساق والمزيد من الفعالية في التخطيط الاستراتيجي والميزنة وإدارة البرامج، تم نقل مهمة الميزنة وإدارة أنشطة التعاون التقني إلى هذا المكتب. وسيتم على نحو أكثر انتظاماً استخدام خطط تنفيذ البرامج والتقارير الفصلية لاستعراض أداء البرامج من ضمن وسائل ترقية أداء اللجنة.

90- تحسين تنفيذ البرامج وتعزيز آثارها من خلال التحقق من الجودة: تعتمد النتائج التي تقدمها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى الجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء اعتماداً شديداً على مدى جودة

85- اعتمدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في عام 2006 عدداً من التدابير وشرعت في تنفيذ مبادرات جديدة لتعزيز فعاليتها وكفاءتها الداخلية وعملية تنفيذ برامجها وتركز طريقة العمل الجديدة التي تعتمد عليها اللجنة حالياً على النتائج والآثار التي يجري تحقيقها عبر ما يلي: (أ) تحسين عملية تجميع البرامج وعملية إدارتها؛ و(ب) تمثين النظم والعمليات (وتبسيطها)؛ و(ج) إدارة المعارف والتعلم من الأقران؛ و(د) تعزيز الشفافية في إدارة الموارد الخارجة عن الميزانية.

86- ويتوقع أن تؤدي هذه المبادرات إلى تحديد مسؤوليات مدرء البرامج بصورة أكثر وضوحاً، وتحسين مستوى فعالية وسرعة تحقيق النواتج المتوخاة تحسيناً بارزاً، وبالتالي أن تؤدي إلى رفع الدول الأعضاء والشركاء والعملاء الآخرين من مستوى تقديرهم لما تقدمه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. ويتمثل الهدف الطويل الأجل في جعل اللجنة لجنة أكثر تركيزاً ووفرة، وأشد فعالية في سراكتها مع المنظمات الأخرى، وأكثر استجابة لاحتياجات الدول الأعضاء فيها.

1 - تعزيز عملية تنفيذ البرامج عبر تحسين تجميعها وإدارتها

87- عمدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، كجزء جوهري من عملية تصحيح مسارها، إلى إعادة تركيز أنشطتها وإعادة تجميعها بشكل واضح واستراتيجي لتحويلها إلى مجموعات من البرامج أكثر اتساقاً بغية زيادة الأثر الذي تتركه، فاعتمدت ممارسات وعمليات إدارية جديدة لتحقيق المزيد من الفعالية وتحسين آلية صنع القرارات. وعُقد تشكيل فريق الإدارة العليا بحيث يضم عدداً أكبر من المسؤولين، كما شكلت لجنة تنفيذية معنية بمسائل الإدارة والميزانية في إطار كفاءة الشفافية والإنصاف لدى تخصيص الموارد، ولتتولى متابعة طريقة استخدام موارد الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية وتقييمها. كما شكلت لجان دارية مختلفة تعمل كل منها على صياغة اختصاصاتها.

88- تحسين عملية تنفيذ البرامج عبر تعزيز المكاتب دون الإقليمية: شدد تقرير الأمين العام المتعلق بتعزيز دور المكاتب دون الإقليمية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا تشديداً خاصاً على أن تكون هذه المكاتب بمثابة شركاء مميزين للجماعات الاقتصادية الإقليمية، ودعا إلى إبرام اتفاقات شراكة معها تتناول برامج متعددة السنوات. وفي هذا الصدد، يجري تعزيز هذه المكاتب عبر تزويدها بمزيد من الموارد البشرية والمالية وتقديم الخدمات الاستشارية الإقليمية، لكي تتمكن من تأدية مهامها الموسعة المتمثلة في تلبية الطلبات المتنامية على المساعدات التي ترد من الجماعات الاقتصادية الإقليمية ونقل بعض الوظائف من الأمانة العامة إلى هذه المكاتب. وصمم برنامج العمل المقترح للفترة 2008 - 2009 بطريقة تكفل أقصى قدر ممكن من التآزر بين الشعب الفنية والمكاتب دون الإقليمية.

2 - تبسيط العمليات الداخلية والنظم

89- التخطيط الاستراتيجي والميزنة والرصد والتقييم: أعيد تنشيط مكتب تنسيق السياسات والبرامج

وستكتف جهودها لكي تتحول إلى مستودع للمعلومات المتعلقة بالتنمية في أفريقيا. وسقدم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا نواتج بارزة، وتدعم الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران ومبادرة التعلم من الأقران، وستصدر دراسات وأبحاثاً عن السياسات العامة يدفعها الطلب، وستعزز جمع البيانات والإحصاءات واستخدامها. وتعتزم اللجنة أن تقوم، على نحو تدريجي، بإعادة تنظيم عملياتها الداخلية والخارجية عبر ثلاث مراحل. تُركّز المرحلة الأولى على العمليات الداخلية لإرساء الأساس الذي تركز عليه منظمة قائمة على المعارف، بما في ذلك اقتناء النظم والأدوات اللازمة لإدارة المعارف، والقدرات من الموارد البشرية وطرائق الربط الشبكي. وتتركز المرحلة الثانية على تقديم الخدمات المعرفية بالعمل عن كثب مع الشركاء والعملاء. وستحسن طبيعة ما تُقدمه اللجنة من منتجات وخدمات لدعم التنمية في أفريقيا. كما ستبدأ في هذه المرحلة إقامة حلقة للتغذية المرتدة تربط بين طريقة تقديم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للخدمات وطرائق عملها الداخلية. وفي المرحلة الثالثة، ترمي اللجنة إلى تهيئة نفسها على نحو كامل لتصبح مركزاً للخبرة الرفيعة يضطلع بدور قيادي في مجال التنمية الأفريقية. وتأمل اللجنة، عن طريق سراكاتها وعلاقتها مع العملاء، أن تحتل الصدارة في مجال الفكر الإنمائي والبرامج الإنمائية وذلك في مجالات تدخلها الأساسية. وقد قطع تنفيذ المرحلة الأولى من هذه المبادرة شوطاً متقدماً في حين أن العمل على المرحلتين الثانية والثالثة لم يبدأ بعد.

94- وتتواءم أنشطة التعلم من الأقران تواتماً كبيراً مع أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المتعلقة بإدارة المعارف. ويضطلع بهذه الأنشطة في سائر المجموعات المواضيعية؛ وسيطوي ذلك على تشكيل "جماعات اهتمام مشترك" ستوفر لصناع السياسات وأصحاب المصلحة الآخرين على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي مندييات يتبادلون فيها الخبرات في مختلف مجالاتهم. كما أن أفرقة التعلم من الأقران التي تعتزم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إنشائها ستساعد على تحديد أفضل الممارسات وكيفية اعتماد هذه الممارسات لوضعها موضع التنفيذ، كما ستساعد على تكوين كتلة حرجة من المعنيين بهذا المجال. وسيستعان أيضاً بأفرقة التعلم من الأقران لتحديد وتحسين الأدوات المستخدمة في تحليل السياسات واعتمادها، وللقيام بشكل عام بتعزيز معارف المجموعات المواضيعية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا وقدراتها.

النواتج التي يمكنها تحقيقها. واستفادت اللجنة من ممارسات المؤسسات الإنمائية الأخرى التي تستند إلى المعارف، فبدأت تطبق عمليات موحدة مدرجة في مبادئ توجيهية واضحة، لضمان جودة ما تتوخاه من نواتج من حيث صلتها باحتياجات العملاء وتلبيتها لهذه الاحتياجات وتوقيتها، وفعاليتها ودرجة مشاركة أصحاب المصلحة في هذا المجال. وأصبح مسؤولو الأفرقة ومدراؤهم مسؤولين الآن عن التقيد بهذه العمليات وعن ضمان الجودة؛ وستعزز مساءلتهم هذه عبر تقييم أدائهم بصورة منهجية. ومن المقرر الشروع في اعتماد معايير واضحة ومنهجية موضوعية متفق عليها بغرض التمكن من قياس مستوى الجودة ورصد اتجاهاتها.

91- *العمليات الرئيسية الأخرى:* تخضع هذه العمليات حالياً للمراجعة ويجري النظر في وسائل التخطيط والرصد المستخدمة حالياً وفي مقترحات جديدة، لتحسين إدارة البرامج. وتشتمل هذه الوسائل على ما يلي: المبادئ التوجيهية العملية لإدارة البرامج؛ وإدارة عمليات السفر في مهام رسمية؛ والاتفاقات الإدارية؛ وإدارة الخدمات الاستشارية الإقليمية؛ وإدارة حساب التنمية؛ والإدارة الاستراتيجية للموارد من الموظفين؛ وإدارة الطلبات المخصصة؛ وإدارة شؤون المستشارين في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

92- *الموارد البشرية:* بدأ تنفيذ عدد من المبادرات الرئيسية في مجال إدارة الموارد البشرية لتمكين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من الاستفادة من مواردها البشرية بأفضل الطرق، وفي الوقت نفسه تقديم النتائج على نحو سريع وفعال. وتشتمل هذه المبادرات على إعادة هيكلة قسم خدمات الموارد البشرية وتدريب الموظفين لبناء جسور الثقة وكفالة الخضوع للمساءلة وإمكانية الانتصاف داخلياً.

3- إدارة المعارف والتعلم من الأقران

93- وضعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مبادرة إدارة المعارف والتعلم من الأقران خصيصاً لدعم تحقيق الفعالية والكفاءة في تنفيذ ما تقدمه من منتجات في مجال المعارف. وستمضي اللجنة، عبر الإدارة الفعالة للمعارف، في تحسين أدائها وتعزيز مستوى تقديم الخدمات وأنشطة التوعية على الصعيد العالمي،

4- تعزيز إدارة الموارد الخارجة عن الميزانية

98- البوابة الإلكترونية الخاصة بالجهات المانحة للجنة الاقتصادية لأفريقيا: البوابة الإلكترونية هي كناية عن تطبيق من تطبيقات الإنترنت مخصص لتوفير المعلومات التي تطلبها كل من الجهات المانحة والشركاء بشأن إدارة أنشطة الصناديق الاستثمارية التابعة للجنة. وستتمكن الجهات المانحة والشركاء من الاتصال بهذه البوابة عن بعد والإطلاع على المعلومات الهامة ذات الصلة بصناديقهم وعلى الأنشطة الأخرى للصناديق الاستثمارية التابعة للجنة. وستشتمل المعلومات المقرر توفيرها على هذه الشبكة على ما يلي: البيانات المالية غير المراجعة للصناديق الاستثمارية، والتقارير السنوية المتعلقة بالصناديق الاستثمارية، والتقارير السنوية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وعرض موجز للمشاريع التي تُنفذ، والتقارير المرحلية والنهائية عن المشاريع، وغير ذلك من المعلومات الهامة. وبلغ العمل على نظام هذه البوابة مرحلة متقدمة وسيصبح جاهزاً تماماً للاستخدام بحلول حزيران/ يونيو 2007.

99- إدارة الصناديق الاستثمارية ونظام تقديم التقارير عنها: كثفت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على امتداد السنتين الماضيتين جهودها الرامية إلى تحسين أشكال التقارير المالية والسردية المتعلقة بالمشاريع ونوعيتها وسرعة تقديمها. غير أن أعداد هذه التقارير لم يخل من صعوبات جسيمة شاملة وعملية. فاشكال التقارير الواردة في نظام المعلومات الإدارية المتكاملة المعتمد على صعيد الأمم المتحدة ككل، لا تتفق في كثير من الأحيان مع الأشكال المتفق عليها مع الجهات المانحة، مما أدى إلى وجوب استحداث عمليات يدوية ونصف آلية موازية لإنتاج التقارير المالية الدورية لكي تستخدمها الجهات المانحة والإدارة الداخلية للجنة الاقتصادية لأفريقيا. ولا تتسم هذه العملية بالتعقيد فحسب بل تستغرق وقتاً طويلاً أيضاً. لذلك بدأت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تنسئ نظاماً بسيطاً ومرناً يتكيف واحتياجاتها، وهو نظام إدارة المعلومات المالية الذي سيحسن إدارتها الداخلية ورصدها للبرامج والمشاريع الممولة من موارد خارج الميزانية، ويجعل إنتاج التقارير المالية العادية والتقارير المتعلقة بالمشاريع أكثر سلاسة. وسينجز العمل على هذا النظام بحلول نهاية عام 2007.

95- شكلت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في 13 تشرين الأول/ أكتوبر 2006 لتتولى مواصلة تعزيز الرقابة على إدارة اللجنة الاستراتيجية لمواردها الخارجة عن الميزانية وكفالة تخطيط الموارد الأساسية والموارد الخارجة عن الميزانية وإدراجها في الميزانية وإدارتها على نحو متكامل. وستتولى هذه اللجنة مهمة الإشراف على إدارة الموارد الخارجة عن الميزانية وطريقة تخصيصها، مع إيلاء ذلك الأمر نفس القدر من الاهتمام الذي يولي لموارد الميزانية العادية، والعمل على توزيع الموارد الخارجة عن الميزانية على الأولويات الاستراتيجية توزيعاً عادلاً، والتشجيع على تنفيذ برامج متعددة التخصصات.

96- وثمة مبادرات أخرى تُتخذ لتعزيز القدرة المؤسسية على إدارة الموارد وتحسين جدوى تخطيط الموارد المالية، وهي تشتمل على ما يلي:

97- برنامج التعلم ومنح الشهادات الخاص بالصناديق الاستثمارية: رغبة من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إدارة الصناديق الاستثمارية على نحو فعال ومجد وإشاعة فهم أفضل لما يلزم اعتماده من سياسات عامة وإجراءات، بدأت تُنفذ برنامجاً خاصاً بالصناديق الاستثمارية للتعلم ومنح الشهادات لفائدة مدراء البرامج وغيرهم من الأشخاص المعنيين بعمليات الصناديق الاستثمارية. وترمي هذه المبادرة الجديدة إلى تعزيز المساءلة والشفافية والفعالية في استخدام الموارد التي تقدمها الجهات المانحة. وصُممت هذه المبادرة خصيصاً لتوعية الموظفين على نحو كاف بما على اللجنة من مسؤوليات أثمانية، والتحقق من استيعابهم للسياسات والإجراءات المعتمدة، وامتلاكهم معلومات متعلقة بالموارد المتوافرة لإدارة الصناديق الاستثمارية إدارة فعالة. وبدأت الأعمال الأولية لتنفيذ هذا البرنامج. ويتوخى وضع هذا البرنامج موضع التطبيق بحلول كانون الأول/ ديسمبر 2007.

